Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of law and political sciences
Master 1 field - section 1

English legal Terminologie
Program Lexus Metandus
Teacher Dr Debih Hatem

Doc 2

النظرية العامة للقرار الإداري

ترجمة مصطلحات الوثيقة للغة العربية

المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته
unilateral	احادي الجانب	rejection	رفض	joint administrative committee	اللجنة المختلطة المتساوية الأعضاء
disregard	يقلل من شأن	virtue	المقتضيات	comply	تستجيب - تمتثل
confusion	جدل- اختلاف	entry into force	الدخول حيز التنفيذ	notified	التبليغ
tendency	نزعة-اتجاه	lawful	قانوني- شرعي	the appeal	الطعن
the consent	الرضا-التوافق	Rationae Materiae	عدم الاختصاص الموضوعي	a presumption	افتراض
enforceable decision	قرار قابل للتنفيذ	Rationae Loci	عدم الاختصاص المكاني	to obey	إطاعة
scheduling	الجدولة القانونية	Rationae Temporise	عدم الاختصاص الزماني	suspensory effect	الأثر الموقف
author	مصدر القرار	Substitution	الحلول محل	retroactively	الرجعية
entrusted	أنيط به- عهد إليه	attributions	صلاحيات	Repeal	الإلغاء
normative	معياري	grounds	الاسباب- التسبيب	Withdrawal	السحب
the statutory rules	قواعد تأسيسية	derogate	ينتقص من	deemed	اعتبرت
recipients	المخاطبين بالقرار	the adversarial process	مبدأ الوجاهية	non-creative	غير منشئ
appointing an official	تعيين موظف	enacted	سنت	excess of power	تجاوز السلطة
implicit	ضمني	an advisory body	هيئة استشارية		

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

ترجمة ملخص الوثيقة بالعربية

تمثل سلطة القرار من جانب واحد ملكية للنشاط الإداري. إذا كانت هذه السلطة هي امتياز للإدارة، فهذا لا يعني أنه لا يمكن العثور عليها في العلاقات الخاصة.

شدد جورج دوبويس على فكرة أن القانون الخاص لا يتجاهل القرار الانفرادي. ومع ذلك، هذا ليس صحيحا. في القانون الخاص، على سبيل المثال، يتخذ الآباء القرارات تجاه أطفالهم في سياق العلاقات الأسرية. قد يقرر الآباء من جانب واحد تغيير الوضع القانوني للأطفال. يجب ألا يغيب عن البال أن هناك خلطًا بين القرار الإداري والقرار الانفرادي، لكن هذا ليس بالضرورة امتيازًا للقانون العام وحده.

من أجل تحسين قبول القرارات المتخذة، لصالح المرفق العام الفعال، هناك اتجاه متزايد للحصول على موافقة المخاطبين بالقرارات من خلال المشاورات وما إلى ذلك.

من ناحية المصطلحات، ينبغي توضيح مصطلح "قرار واجب النفاذ". يرى موريس هيوريو أنه عادة ما يتم الخلط بين القرار الإداري والقرار واجب التنفيذ؛ علاوة على ذلك، تراجع مجلس الدولة الفرنسي بخصوص هذا المصطلح. في الممارسة العملية هذا غير صحيح.

مفهوم القرار الإداري

القرار الإداري هو سلطة الإدارة لفرض الحقوق والالتزامات على الأشخاص الخاضعين للقانون دون موافقتهم، القرار الانفرادي هو تعبير عن الإرادة التي يمكنها أيضًا الحفاظ على النظام القانوني. على سبيل المثال، الشخص الذي يتقدم بطلب للحصول على رخصة بناء وترفض يتم الإبقاء عليه في الوضع القانوني الذي كان له قبل تقديم الطلب.

يمكن أن يكون هذا أيضًا قرارًا يؤكد معيارًا سابقًا، والذي لا يغير الجدولة القانونية. يراقب القاضي فقط القرارات التي تعدل المراكز القانونية، و التي تؤثر عليه بشكل سلبي.

لا يوجد معيار واحد لتحديد مفهوم القرار الإداري الانفرادي. من الضروري بعد ذلك فحص المعيار العضوي (مصدر القرار)، والمعيار الشكلي(شكل القرار)، والمعيار الموضوعي (تنفيذ سلطة إدارية). عند تقييم المعيار الموضوعي، يجب علينا فحص معيار السلطة العامة والمرفق العام.

خصائص القرار الإداري الانفرادي

يمكن أن يتميز العمل الإداري الانفرادي بمؤلفه أو بمضمونه أو بشكله:

أ- مصدر القرار

من حيث المبدأ، يكون مصدر القرار الإداري شخصًا عامًا ولكن في عدد معين من الحالات يمكن أن يكون شخصًا خاصا.

1- **الأشخاص العامة**: إذا كان مصدر القرار الإداري شخصًا عامًا من حيث المبدأ، فإن جميع تصرفات الأشخاص العامة ليست قرارات إدارية. وبالتالي، استبعد مجلس الدولة من فئة "القرارات الإدارية" القوانين التشريعية و الأعمال القضائية. علاوة على ذلك، لا يعتبر القاضي بعض أعمال السلطات الإدارية بمثابة قرار إداري. فهي من قبيل الأعمال الحكومية وأعمال إدارية خاصة.

2- - **الأشخاص الخاصة**: الوضع هنا هو عكس ذلك تمامًا. بشكل استثنائي قد تكون أفعالهم إدارية. في المقام الأول، أقر مجلس الدولة بأن الأشخاص الذين ليسوا من القطاعين العام أو الخاص يمكنهم إصدار قرارات إدارية إذا ما تم تكليفهم بمهمة تسيير مرفق عام. وفي وقت لاحق، اعترف مجلس الدولة بأن قيام شخص خاص بمهمة المرفق العام التي تنطوي على امتيازات سلطة عامة هو قرار إداري. أخيرًا، يعتبر قرار شخص خاص يدير مرفق عام ذات طبيعة صناعية وتجارية قرارا إداريًا إذا كان يتعلق بتنظيم المرفق (époux Barbier ،CE 15 janvier 1968)

ب- مضمون القرار

من حيث المبدأ، يكون القرار الإداري معياريًا، لكن هذه المعايير يمكن أن تكون تنظيمية أو فردية.

-1القرارات التنظيمية: بعض القرارات عامة وغير شخصية: وهي قرارات تنظيمية، على سبيل المثال، تنظيم الخدمات أو تحديد القواعد القانونية لهيئة وظيفية عامة. نظرًا لأن هذه القواعد عامة وغير شخصية، فإن القرار التنظيمي قد يمس عددا كبير ا من المخاطبين غير المحددين الذين قد يكونون جميعهم أو فئة منهم فقط.

-2القرارات الفردية: على العكس من ذلك، فإن الأفعال الفردية موجهة فقط إلى الأشخاص المحددين بالاسم سواء كان شخص واحد أو عدة أشخاص. المثال النموذجي هو فعل تعيين مسؤول ، ولكن يمكن أن يكون أيضًا فعلًا يمنح تفويضًا أو يرفضه لذلك الشخص.

ج- شكل القرار

يتسم القرار الإداري الانفرادي بشكله العام وبشكل عناصره المختلفة:

.1- القرارات الصريحة والضمنية: القرارات الصريحة هي أكثر الأفعال شيوعًا، فهي تعبر كتابةً عن إرادة مؤلفها. هذه هي حالة القرارات أو القرارات الوزارية ، باختصار جميع الإجراءات الرسمية، أي تقريبًا جميع أعمال الإدارة. بالمقابل، فإن صمت الإدارة لمدة شهرين بمثابة قرار ضمني بالرفض. ولكن، يمكن أن يكون لبعض القرارات الضمنية أيضًا تأثير إيجابي مما يعني قبول الطلب. هذا هو الحال بالنسبة لتراخيص البناء.

.2عناصر القرار: تتضمن الإجراءات الإدارية عناصر معينة تلعب دورًا هامًا: التأشيرات أو المقتضيات (النصوص التي تم بموجبها إصدار القرار) والأسباب (الوقائع التي تبرر القرار).

النظام القانوني للقرار الإداري الانفرادي

وتوجد شروط محددة لوضعها ودخولها حيز التنفيذ وتنفيذها وانهائها لجعلها قانونية.

أ- التحضير أو الإعداد:

مصدر القرار ؛ يجب أن تكون السلطة الإدارية التي تصدر القرار مسؤولة أيضًا عن تعديله وإنهائه، يجب أن يضع الشخص المسؤول عن القرار توقيعه، ويجب أن يكون مختصًا. وتجدر الإشارة إلى ثلاث حالات من عدم الاختصاص:

•عدم الاختصاص الموضوعي: حين تتدخل الإدارة في مسألة لا تعنيها.

•عدم الاختصاص الإقليمي: حين تتعامل الإدارة مع الأمور التي لا تغطيها إقليمها.

•عدم الاختصاص الزماني: عندما تتخذ السلطة قرارًا حين لم تكن مختصة بعد.

****الحدود او الاستثناءات:** الحلول أو الوضع تحت التصرف يسمح لسلطة أخرى بالتعويض عن غياب أو عجز السلطة المختصة (الأخيرة ليست دائمًا في وضع يمكنها من ممارسة مهامها). في الواقع، قد تحل سلطة ما محل أخرى. أخيرًا ، يمكن أيضًا تفويض الصلاحيات إذا كان مصرحًا به من خلال نص:

•تفويض السلطة (النقل القانوني للاختصاص).

•تفويض التوقيع (يحتفظ المندوب بصلاحياته).

***شكليات القرار**

هناك العديد من شكليات القرار ؛ سوف نذكرها على النحو التالي:

1- الالتزام بذكر الأسباب: يجب أن يكون لجميع القرارات أسباب، أي أسباب الوقائع وأساس صياغتها، يجب أن تكون القرارات الآن بدافع قرارات فردية وقرارات إدارية معاكسة تنتقص من اللوائح والقوانين.

2- احترام مبدأ الوجاهية: يجب أن يكون المخاطب بالقرار قادرًا على إبداء ملاحظاته. في الوظيفة العامة، يجب أن يكون الموظف قادرًا على الدفاع عن نفسه ويجب تبليغه بالقرار الصادر في حقه

3- الإجراءات التمهيدية: القرارات التي لا يمكن سنها إلا بعد اتباع إجراء معين (رأي مسبق لهيئة استشارية أو لجنة إدارية مشتركة). قد يؤدي هذا الإجراء إلى الانتقاص من سلطة اتخاذ القرار لأن السلطة يجب أن تمتثل للإشعار إذا كان إلزاميًا (توجد أيضًا آراء استشارية).

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

ب- الدخول حيز التنفيذ

تدخل القرارات الانفرادية حيز التنفيذ بشكل عام بعد وجوب إخطارها، وسوف نذكر الفئات المختلفة للأفعال وعندما تدخل حيز التنفيذ على النحو التالي:

1- القرارات التنظيمية: يجب أن تنشر هذه القرارات (المراسيم المنشورة في الجريدة الرسمية...)

2- القرارات غير التنظيمية (الفردية): لا تكون القرارات الفردية واجبة التنفيذ على المخاطبين بها إلا بعد تبليغهم بها بطريقة قانونية. التبليغ ضروري لتحديد آجال الطعن في المنازعات.

ج- الإلغاء والإنهاء

سنرى أولاً الإلغاء ثم الانهاء، على النحو التالي:

1-التنفيذ: تخضع هذه الأفعال لقرينة الشرعية. من المفترض أن يطيع المخاطب القرار المعني به: إنه امتياز للسلطة العامة، لذلك فإن اللجوء إلى القاضي بناءً على طلب المواطن له آثار هامة؛ في الواقع هذا الطعن له أثر موقف، إلا في حالات استثنائية.

يمكن للإدارة أيضًا إجراء "التنفيذ الجبري" إذا رفض المخاطب تنفيذ القرار إذا نص عليه القانون، في حالة الطوارئ أو استحالة تطبيق العقوبات العادية.

2- الإنهاء: لا يكون لإنهاء القرار أثر ا إلا في المستقبل أو يمكن أن يضع حداً لوجود قرارات من الماضي بأثر رجعي.

•1 الإلغاء: لا يلغي الآثار القانونية التي قد يكون لها. بالنسبة للقرارات التنظيمية، يكون إلغاءها ممكنًا بل إلزاميًا في بعض الحالات. ونفس الأمر بالنسبة للقرارات الفردية التي لا تنشئ حقوقا. بالنسبة القرارات المنشئة لمراكز قانونية، فإن التنفيذ من أجل المستقبل أمر مستحيل.

•1 السحب: يعتبر القرار وكأنه لم يكن بالنسبة للقرارات غير المنشئة لمراكز قانونية، بالنسبة للقرارات الفردية: يمكن سحبها في أي وقت. القرارات التي سحبت فقط لتجاوز السلطة لا يمكن إلا أن تلغى. القرارات التي تنشئ مراكزا قانونية: لا يجوز سحبها إلا في غضون المهلة المحددة للطعن، وذلك لحماية حقوق المخاطبين بالقرار، إذا اختفت الشروط الموضوعية لفعل ما ، فقد أقر مجلس الدولة أن إلغاء القرار إلزامي.

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

Dr. Debih Hatem